

الإدارة الفرنسية للقبائل الجزائرية (1830-1870م):

الغرب الجزائري نموذجا.

~~~~~ دة. صبرينة الواعر \*

مقدمة: كان المجتمع الجزائري عند بداية الاحتلال الفرنسي سنة 1830 يتكون من فئات إثنية مختلفة، فهناك العثمانيون، وهم يمثلون الطبقة الحاكمة إضافة إلى الكراغلة، ثم تأتي فئة العرب والبربر وفئة اليهود. أما بالنسبة لعدد السكان في تلك الفترة فهو غير معروف، ولقد تضاربت الآراء حول ذلك، فحمدان بن عثمان خوجة يذكر في كتابه "المرآة" (Le Miroir) أن عددهم 10 ملايين نسمة<sup>1</sup>، في حين يشير إيكرافني ياكونو (Xavier Yacono) أن عدد السكان كان يقدر بحوالي 3 ملايين نسمة فقط<sup>2</sup> ذلك أن عدد العثمانيين كان ضئيلا جدا مقارنة بالأهالي، أما بالنسبة لليهود فإحصاءات عام 1830 تبين أنهم بلغوا 17 ألف نسمة<sup>3</sup>.

لكننا لا نستطيع أن نستبعد تقديرات حمدان بن عثمان خوجة التي وصلت إلى 10 ملايين لأن أغلب المناطق السكانية والأراضي الجزائرية لم يكن قد امتد إليها الاحتلال الفرنسي في تلك الفترة، وعلى أية حال فإن أول عملية إحصاء رسمية قامت بها المكاتب العربية سنة 1851م<sup>4</sup> بينت أن عدد الأهالي المسلمين وصل إلى 2323845 نسمة موزعة على العمالات الثلاث على الشكل التالي: الجزائر 756267 نسمة، وهران 466157 نسمة، وقسنطينة 1101421 نسمة، لكنها نزلت إحصاءات تقريبية فقط لأنها لم تشمل كافة المناطق.

ما يهمنا أن المجتمع الجزائري كان مجتمعاً طبقياً، الطبقة الأولى يمثلها العثمانيون؛ وهم الطبقة الحاكمة رغم كونهم أقلية، ثم تأتي الفئة الثانية وتتكون من الحضر وهم من أعيان البلاد من الحرفيين والعلماء والتجار، وهي تشكل الأغلبية ولا تقل غنى عن الطبقة الأولى التي احتلت الصدارة كونها الطبقة الحاكمة، ولها دور فعال في المجتمع، وقد أبرز ذلك أحد الرحالة الأوروبيين قائلاً: «إن الحضر هم أهم عنصر في المدينة، ويتراوح عددهم بين 30 و40 ألف»<sup>5</sup>، ثم تأتي الفئة

\* أستاذة محاضرة في التاريخ الحديث والمعاصر - المدرسة العليا للأساتذة - قسنطينة.

الثالثة والمعروفة بالبربرية، وهم الغرباء عن المدينة، والذين يشتغلون أجراً فيها ويعتبرون الطبقة الكادحة في المجتمع الجزائري، إلى جانب صغار الفلاحين الذين يشتغلون في الإقطاعات العثمانية. لكن أغلب الإحصاءات والتقديرات تبقى نظرية وتقديرية فقط باعتبار أن النسبة الكبرى من سكان الجزائر كانت تستقر في الريف وتشكل نسبة 90%، وتتنوع في كافة البلاد، ابتداء من المناطق التلية شمالاً إلى الصحراء جنوباً، ومن الحدود التونسية شرقاً إلى حدود المغرب الأقصى غرباً، ويقطن هذا الحيز الجغرافي مجموعات قبلية بين عربية وأمازيغية مبدؤها نظام الجماعة، ولم تعرف النظام الطبقي الذي عرفته المدن.

ومنطقة الغرب الجزائري كغيرها من المناطق ضمت عدداً من الحواضر، وهي وهران وتلمسان ومستغانم؛ لم تختلف كثيراً في تركيبها الاجتماعية عن بقية المدن وخضعت لنفس النظام الطبقي، بسيطرة العثمانيين والكراغلة، بالإضافة إلى بعض الحضر من العرب وأهل الأندلس ثم اليهود.

لكن بقية أجزاء الغرب الجزائري كانت فضاءاً للعدد من القبائل على غرار باقي القطر الجزائري، قسم منها كان خاضعاً للسلطة العثمانية، وقسم آخر تآثر ضدها، فيما تروى ما هو وضع قبائل الغرب الجزائري في ظل السيطرة الفرنسية؟

1- الزعامات القبلية في التنظيم الإداري الفرنسي: بعد إمضاء معاهدة 05 جويلية 1830م، سارعت الإدارة الفرنسية لتثبيت أقدامها في الجزائر، وذلك بإتباع نظام إداري صلب يسيطر عليها على الأقاليم المحتلة، وفي الواقع فقد ورثت التقسيم الإداري العثماني الذي جُزء الجزائر إلى ثلاث بابليكات؛ حيث صدر قرار وزاري بتاريخ 29 نوفمبر 1843م، يقسم الجزائر إلى ثلاث قساعات (Divisions) وهي قسنطينة وهران والجزائر مركزاً لها، وقد قسمت الأقاليم الثلاث بدورها إلى شعب (Subdivisions) ودوائر (Cercles) تخضع للحكم العسكري.

يتنوع على هذه الشعب والدوائر عدد لا يحصى من القبائل الجزائرية، خضعت بدورها للنظام الإداري الفرنسي، حيث عُيِّن عدد من شيوخ هذه القبائل في رتب مختلفة حسب مكانة وقوة ومساحة كل قبيلة، فهناك الخليفة والآغا والقائد.

1- الخليفة: وهو على رأس هرم الإدارة الأهلية، فهو الذي يتولى الإشراف على الأغاليك (Aghaliks) والقائدات (Kaidat) ويخضع بصفة مباشرة إلى القائد السامي الفرنسي<sup>8</sup>.

2- الأغا: يشرف على الأغاليك وهي مجموعة من القائدات، ويخضع له قائد (القائد) الشعبة وإذا كان القائد يدبر تنظيم يمكن تشبيهه بالبلدية، فإن الأغا يشرف على ما يعرف بالدائرة في الإدارة الفرنسية<sup>9</sup>.

3- القائد: هو المسؤول عن القبيلة، وفي حالة ما إذا كانت هذه الأخيرة تتموضع على مساحة كبيرة، يسلم إدارة كل فرقة منها وكل دوار إلى شيخ، ويعد القائد المسؤول العسكري والمدني والسياسي للقبيلة، وهو الذي يقود الفرسان في المعارك، ويسهر على أمن الطرق والمواصلات، وتحصيل الضرائب وأمن الإقليم الذي يرأسه وكذا الأسواق، وقد تتسع مسؤولياته السياسية فيضطر عقوبات في حق موظفيه، ومع ذلك يتحمل القائد وكل أفراد قبيلته مسؤولية كل الجرائم التي قد تحدث في إقليمه، ورغم أن هذه المسألة لا يدعمها سند قانوني فعلي، غير أن الإدارة الفرنسية فرضتها لتأمين سلامة التجار والمسافرين الأوروبيين إلى مختلف الأقاليم الداخلية والبعيدة<sup>10</sup>.

وبالنسبة لقسمه وهران فكانت تشكل أربعة شعب، هي: شعبة وهران - شعبة معسكر - شعبة مستغانم - شعبة تلمسان، وتنقسم هذه الشعب إلى عدة دوائر هي:

1- شعبة وهران: مؤلفة من أربعة أغاليك Aghaliks، هي: الدواير - الزمالة - الغراية - بني عامر الشراقة؛ بالإضافة إلى سلطة قائد واحد (Kaidat)، من الوكالة (وهي قبائل خارج هذا التنظيم).

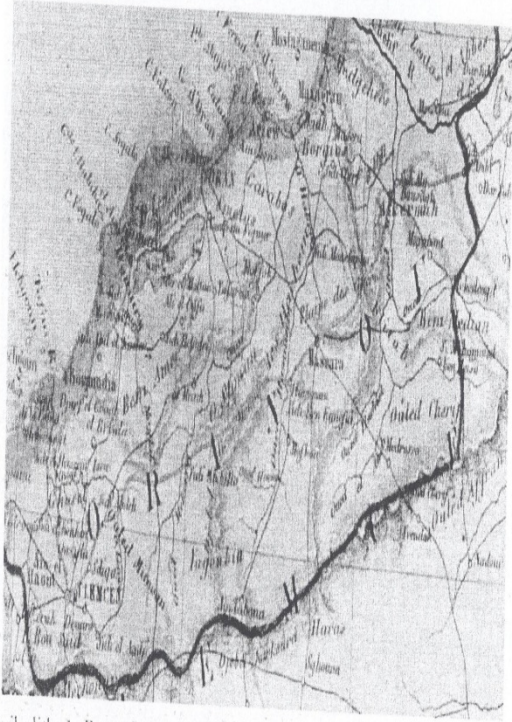
2- شعبة مستغانم: تتألف من دائرتين هما: دائرة مستغانم ودائرة عمي موسى مؤلفة من خمسة أغاليك، هي: أ- دائرة مستغانم تضم حوالي 51 قبيلة، وتتكون من أغاليك مستغانم - مجاهرة - فليتة - مينا والشلف.

ب- دائرة عمي موسى وهي قرية تبعد عن مستغانم بـ 106 كلم على طريق أوليون فيل إلى غليزان، وتضم 21 قبيلة وتتكون من أغاليك: بني وراغ - بني مسلم.

3- شعبة تلمسان: مؤلفة من أربعة أغاليك، هي: بني عامر الغراية - العُسل - جبالة - الجنوب الغربي للشعبة، ويوجد به ثلاث قائدات، هي: تلمسان وضواحيها - أنجاد التل - تزاره وولهاصة - سهل ندرومة.

4- شعبة معسكر: مؤلفة من ستة أغاليك هي: بني شقران - الحشم الغراية - الحشم الشراقة - صدامة - لأكوية - تيارت.

أما بالنسبة للقبائل الصحراوية المستقلة عن الإدارة الفرنسية وحسب تقرير 1845م فهي: قبيلة الأنجاد والحميان وأولاد سيدي الشيخ الشراقة وقبيلة الحرار من جبل عمور بالأغواط وهضاب



Avril : lith. A. Bes et Dubreuil, Carte de l'Algérie comprenant la désignation de toutes les tribus et de tous les renseignements pour suivre les opérations militaires, 1842. In: <http://catalogue.bnf.fr/ark:/12148/cb42801582x>.

يشرف على كل مركز عسكري ضابط مستقل عن قيادة الجيش، ويوكل إليه الإشراف على فرقة عسكرية معظمها من الخيلة، تضم عددا من الأهالي إلى جانب الفرنسيين في كل الأقاليم الثلاثة (وهران، الجزائر، قسنطينة)، غير أن عدد الأهالي في هذه المراكز يتكاثر كلما اتجهنا غربا<sup>12</sup>، وهذا ما يفسر كثرة المراكز العسكرية في إقليم وهران نظرا لاشتداد مقاومة الأمير عبد القادر.

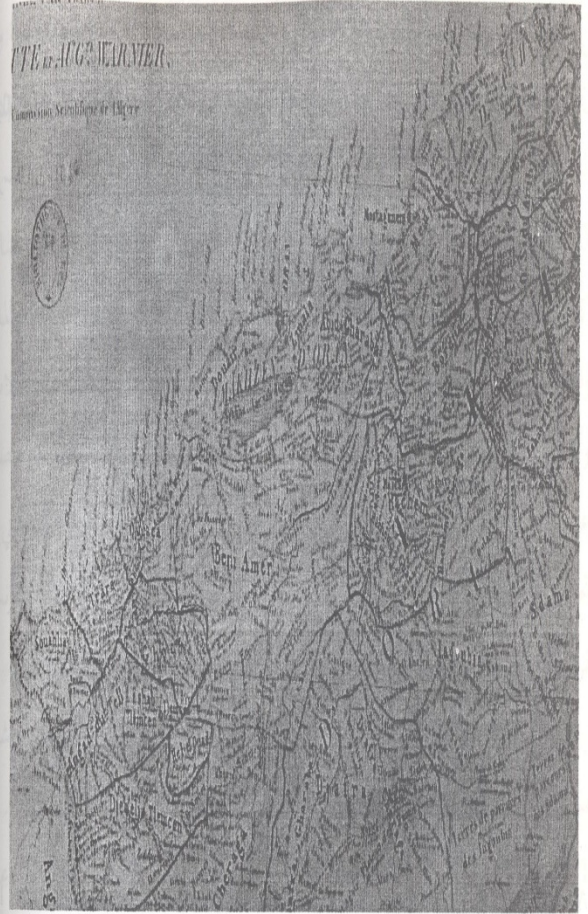
تتبع المراكز العسكرية التنظيم الإداري المطبق من قبل السلطة الفرنسية، ونأني في الترتيب الثالث بعد كل من الدوائر والمناطق الإدارية<sup>13</sup> Cercles et Arrondissements.

تمثل مهمة مسؤول المركز العسكري في حماية المنطقة في حالة ما إذا هوجمت من طرف قبيلة ما، كما يشارك في الحملات ضد القبائل المتمردة بأمر من القائد السامي للإقليم، لكن المهمة الأساسية لمسؤول المركز العسكري المخول له القيام بما هي حكم وإدارة القبائل الخاضعة ومراقبة القبائل المتمردة<sup>14</sup>.

ينظم القائد المسؤول عن المركز العسكري ويأشرف من شيخ القبيلة فرقة من الصابحية غير النظامية داخل كل قبيلة، تكلف بحراسة وأمن القبيلة، وتتلقى الأوامر من قائد المركز العسكري، وخاصة فيما يتعلق بشن حملات ضد القبائل المعارضة، كما يتوجب على كل قبيلة أن تقيم على أرضها بيتا يحيط به سور يحوي أراجا للمراقبة، يخصص هذا البيت كإقامة لشيخ القبيلة والقاضي<sup>15</sup>، هذا ويكلف شيخ القبيلة بتقديم تقرير أسبوعي حول وضعية القبيلة وما يصلها من أخبار خارجها يسلم لقائد المركز العسكري، كما يقوم قائد المركز العسكري بحركة تفتيشية للقبائل الخاضعة كل خمسة عشر يوم<sup>16</sup>، وفي يوم التفتيش تعين القبيلة رهائنها قبل مجيء القائد العسكري، وترسلهم إلى المركز العسكري ولا يغادرونه إلا بعد عودة القائد العسكري سالما<sup>17</sup>.

خلال عملية التفتيش يقوم قائد المركز بوضع مخطط لإقليم القبيلة بمساعدة ضباط من القيادة العسكرية، كما يسجل ويلون معلومات حول توزيع الأراضي استنادا على سجل لدى شيخ القبيلة يحوي أسماء العائلات المالكة لها، بالإضافة إلى عددهم ونسبة الأراضي المستغلة، وكذا عدد المواشي، وبناء على كل هذا يحدد قائد المركز نسبة الضرائب الواجب دفعها للسلطة الفرنسية<sup>18</sup>.

من مهام قائد المركز العسكري كذلك رسم حدود كل قبيلة بناء على الشبائن والاختلافات التي تبدأ بالبروز والوضوح بين كل قبيلة وأخرى<sup>19</sup>.



E. Carotte et Auguste Warrier ; Carte de l'Algérie divisée par tribus, 1846, In: <http://catalogue.bnf.fr/ark:/12148/cb40593927f>

2- تأسيس المراكز العسكرية: سعت السلطة الفرنسية للسيطرة على كافة التراب الجزائري، وتعزيز إدارتها بإتباع سياسة استيطانية في كافة المناطق التي تحتلها، وكما نعلم أن معظم الأقاليم الجزائرية كانت بحالا ريفيا يتقاسمه عدد من القبائل الجزائرية العربية منها والأمازيغية، لذلك بادرت السلطة الفرنسية بخلق تنظيم داخل كل قبيلة مكون من موظفين تابعين لسلطانها، يشرفون على إدارة القبيلة، يكونون همزة وصل سعيا لخلق علاقات سياسية وإدارية بين السلطة الفرنسية ومختلف القبائل الجزائرية.

كانت الانطلاقة بإخضاع القبائل المجاورة للإقامات العسكرية الفرنسية، وتأسيس ما يعرف بالمركز العسكري (Poste Militaire) لتسهيل أمور الدفاع والسيطرة في وقت مبكر على القبائل المجاورة للإقامات العسكرية الفرنسية<sup>11</sup>.

كان القائد المسؤول عن المركز العسكري يتحكم في معظم القبائل المجاورة للمركز أما شيخ القبيلة فأوكلت إليه مهام تكاد تكون وهمية، فهو لا يطبقها إلا بمشورة وأمر قائد المركز ومن أبرز هذه المهام إخبار الإدارة الفرنسية بوجود حركات عصيان وتمرد سواء داخل القبيلة أو خارجها وكذا التبليغ عن بعض الأهالي الحاملين للسلاح، ذلك أن الإدارة الفرنسية سنت قانوناً يمنع حيازة القبائل للسلاح، حتى فرق الصباحية غير النظامية منع عنها السلاح إلا في حالة خروجها في حملات مع الجيش الفرنسي.<sup>20</sup>

وفي حالة ما إذا تمت مصادرة سلاح لدى أهلي داخل قبيلة ما صباحاً فسيعاقب على أساس أنه لص، ويتمن من حمل السلاح لعشر سنوات، ويقدم تعويضاً عينياً (مواشي وحبوب)، أما إذا كان الأمر ليلاً فسيعد مجرمًا وقاتلاً، وتطبق عليه الأعمال الشاقة أو ينفي خارج الجزائر ويرسل إلى إحدى المستعمرات الفرنسية.<sup>21</sup>

إن الاستقلالية التي كانت تتمتع بها القبائل الجزائرية، والنظم التي كانت تنتهجها وعلى رأسها نظام الجماعة، قد تأثرت بالسيطرة الفرنسية التي قلصت من نفوذ رؤساء القبائل باتباع تنظيم إداري فرنسي يجهلونه، والمراكز العسكرية ما هي إلا جزء من هذا التنظيم الإداري الجديد المهدف لتحقيق السيطرة الفرنسية على الأراضي الجزائرية، وتأكيد أن الجزائر مقاطعة فرنسية.

إن نظام المراكز العسكرية كان بمثابة اللبنة الأولى للسياسة الاستيطانية التي بدأت ملامحها تبرز بقوة في فترة حكم الجنرال بيجو (Bugeaud) الذي بدأ في تشييد القرى الاستيطانية بداية من أبريل 1841م، ويكني أن معظم المراكز العسكرية تحولت في وقت وجيز إلى قرى استيطانية، كما اعتبرت المراكز العسكرية الحل السريع للسيطرة على أراضي القبائل ومن ثمة القضاء على زعاماتها بإقامة إدارة فرنسية خالصة يكون شيخ القبيلة فيها أو القائد أو الأغا مجرد معاون أهلي (Adjoint Indigène)، وقد اتضح هذا ب بروز نظام الدواوير.

2- تطور المراكز العسكرية ونشوء القرى الإستيطانية: لا يجب إغفال الدور الفرنسي في تشجيع الاستيطان في الجزائر سعياً لتحقيق السيطرة على الجزائر، وتغليب العنصر الأوروبي على حساب العنصر المحلي، وقد اتضح ذلك منذ بداية الاحتلال عام 1830م، وقد جاء في تقرير لجنة تحقيق أعدتها السلطة الفرنسية سنة 1833م ما يلي: «...في الوقت الذي يسعى فيه الجيش

لإخضاع العرب، بتوجب على الكولون وضع أيديهم على الأراضي التي تركها العدو، وبذلك نفلاً الفراغ الذي خلفته الحرب»<sup>22</sup>.

وقد اتضح هذا على أرض الواقع؛ ففي الوقت الذي انشغلت فيه السلطة الفرنسية بمواجهة مقاومة الأمير عبد القادر، كانت تعمل في الوقت ذاته على تعزيز الاستيطان الأوروبي في المدن والأقاليم التي استولت عليها كالجزائر العاصمة وقسنطينة وهران في وقت جد قصير، وقد استقطبت مدن الغرب الجزائري أعداداً كبيرة من المهاجرين وبخاصة الإسبان الذين فضلوا الاستقرار في مدينة وهران نظراً لمعرفتهم للمدينة ونواحيها والتي تزيد عن قرنين من الزمان، وقد عرفت الفترة ما بين 1847 إلى 1868م استقراراً أوروبياً في مدينة وهران دون غيرها من المدن.<sup>(23)</sup>

اعتبرت السلطة الفرنسية الاستيطان الأوروبي في الجزائر حق مشروع لتطوير وتقل الحضارة الأوروبية إليها، فقد جاء على لسان الدكتور فارنيه (Dr Warnier)، والاقتصادي جول دو فال (Jules Duval): «الاستيطان ظاهرة تاريخية لا يمكن مقاومتها فهي حق طبيعي كحق النضال من أجل الحياة، لذلك وجب العمل على إزالة الأعراق الدنيا وتغليب الأعراق السامية، كما حدث في أمريكا الشمالية وأستراليا...»<sup>24</sup>.

بدأ التوافد الأوروبي على الجزائر منذ السنوات الأولى 1834-1835م، وبلغ عددهم سنة 1836؛ 5500 فرنسي، و9000 أوروبي أجنبي، كان هذا بتحفير من السلطة الفرنسية ومن الجنرال بيجو (Bugeaud) الذي حاول تنظيم وإقامة مستوطنات زراعية، ومنح المهاجرين قطع أراضي تتراوح مساحتها بين 4 و12 هكتار، وسرعان ما بلغ عدد هذه القرى الاستيطانية 116 قرية سنة 1847م، تشغل حيز 105.000 هكتار من الأراضي الزراعية، في الوقت الذي تضاعف فيه عدد الكولون الذين بلغ عددهم 15000 نسمة.<sup>25</sup>

أن سياسة الاستيطان التي انتهجتها السلطة الفرنسية ألزمتها بتوفير كل ضروريات الحياة والاستقرار للمهاجرين الفرنسيين والأوروبيين، وكان أهمها السكن والأرض، هذه الأخيرة لم يكن بالسهولة بمكان الاستحواذ عليها خاصة وأن السلطة الفرنسية لم تحقق سيطرتها إلا على جزء يسير من القطر الجزائري، جلّه كان على الشريط الساحلي فقط، زد على ذلك أن معظم الأراضي هي أملاك للقبائل الجزائرية المنتشرة هنا وهناك، لذلك بادرت الإدارة الفرنسية بسن سلسلة من

التشريعات والمراسيم القانونية لنقل ملكية أراضي القبائل إليها؛ لكن هذا لم يكن بالأمر السهل واليسير ذلك أن نظام الملكية المعروف لدى القبائل هو الملكية الجماعية، وهذا يتعارض مع نمط الملكية لدى الفرنسيين وهو الملكية الفردية، مع ذلك لم تكف السلطة الفرنسية عن مساعدتها لمصادرة أراضي الجزائريين، وكانت البداية سنة 1844م بمصادرة الأملاك الوقفية التي تمثل 20% من الأراضي الجزائرية، والتي تعد المورد الرئيسي للمساجد والمراكز الثقافية والتعليمية، وكذلك مصدر رزق عابري السيل والمعوزين والفقراء.<sup>26</sup>

ولم تكتف السلطة الفرنسية بنهب وسلب خيرات الأوقاف، بل زادت عليها بتهجير وترحيل القبائل الجزائرية من مناطقها وإرغامها على الرحف نحو الجنوب والمناطق الصحراوية، ومنع أراضي تلك القبائل إلى المستوطنين الأوروبيين الذين كثر توافدهم على الجزائر أواخر القرن التاسع عشر.

لم تتوقف الإدارة الفرنسية عن قهر القبائل الجزائرية ومصادرة أراضيها فقد سنت عدة مراسيم نذكر منها:

- قانون 31 أكتوبر 1845، والذي ينص على مصادرة أراضي كل من تسول له نفسه القيام بعمل عدائي ضد الفرنسيين أو الجزائريين الموالين لهم، وكل من يساعد هؤلاء المتمردين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.<sup>27</sup>

- أصدر الحاكم العام الجنرال بيجو (Bugeaud) في 18 أبريل 1846م قانونا يقضي بمصادرة الأراضي المتروكة بورا دون سبب، وكذلك أراضي الأغراش التي هجرها أصحابها إلى مناطق أخرى، كالمناطق الصحراوية، إلا إذا عادوا إليها في حدود شهر واحد فقط من يوم رحيلهم؛ بالإضافة إلى ذلك؛ لجأت الإدارة الفرنسية إلى نزع الملكية بحجة تحقيق المنفعة العامة التي كانت تعني في الحالة الجزائرية مصلحة للمستوطنين، فتم الاستيلاء على كل الأراضي الخصبة التي تقع في محيط المستوطنات الأوروبية التي تزايد عددها بشكل كبير خلال النصف الثاني من القرن 19، بحيث تم إنشاء 440 قرية استيطانية في أحصص المناطق السهلية خلال فترة 1840-1900م وحدها.<sup>28</sup>

وزيادة على ذلك بادرت الإدارة الفرنسية بتأميم الغابات بموجب قانون صدر يوم 16 جوان 1851م، وفرضت عقوبات صارمة على الأهالي الذين يمارسون حرفة الرعي فيها مما أدى إلى تقليص المجال الرعوي بشكل محسوس، ولتسهيل عملية انتقال ما تبقى من الأراضي لدى الأهالي

إلى المستوطنين الأوروبيين أصدرت الإدارة الفرنسية قانون 22 أبريل 1863م المعروف بـ "Sénatus-Consulte"، الذي نص على «أن القبائل الجزائرية تمتلك الأراضي التي تقيم فيها وتستغلها، وأمر القانون الإدارة المحلية بتحديد الأراضي التي تسكنها كل قبيلة ثم توزيعها على القرى المختلفة الموجودة عليه، ثم العمل على إقامة الملكية الفردية بين أبناء القرية الواحدة»<sup>29</sup>، وبهذا انتهت عمليات حصر الأراضي، لكن السياسة ظلت هي نفسها، فهذا المرسوم سمح للإدارة الفرنسية باستخدام وسائل قضائية خاصة لشراء قطع الأرض من ملاكها الجزائريين، بعد أن كان هذا الأمر صعبا في ظل الملكية الجماعية أو المشاعة.

ولقد كانت آثار هذا المرسوم سلبية على المجتمع الجزائري، فقد فكك القبائل وقضى على الرعامات والقيادات المحلية، كما قضى كذلك على روح الجماعة بين العرب وأخضعهم لسلطة الإدارة الفرنسية مباشرة.

أما في عمالة وهران التي أصبحت معقل الاستيطان الأوروبي؛ فقد طبقت هذه السياسة بصورة أكثر فظاعة، مما أدى إلى تفكك روابط القبيلة وإجبارها على التزوح جنوبا باتجاه الصحراء، ولم يكن ذلك إلا تطبيقا لرغبة قائد العمالة الجنرال لامورسيار (Lamoricière) الذي لخصها في قوله: «على المنتصر تطبيق قانون الغالب، فالعرب الذين حطموا عسكريا يجب أن يحطموا اقتصاديا، وهم مجبرون طوعا أو كرها على ترك أراضيهم للمستوطنين».<sup>30</sup>

وبالفعل اعتبرت وهران أهم المدن الجزائرية استقطابا للمستوطنين الأوروبيين وذلك منذ الأيام الأولى للاحتلال، فقد بلغت مساحة الأراضي المستغلة من طرف الكولون 2800 هكتار سنة 1834م، وفي الفترات الممتدة بين 1837-1846م بدأ الأوروبيون يرحفون جنوب وهران ونحو المناطق الداخلية، وهذا بعدما أخضعت الإدارة الفرنسية قبيلتي الدواير<sup>31</sup> والزماله<sup>32</sup> اللتان استسلمتا سنة 1835م وفق ما جاء في معاهدة الكرمة (فالمي Valmy)؛<sup>33</sup> قبيلة الدواير لوحدها كانت تربع على مساحة قدرها 140.000 هكتار، يحددها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، حيث تشغل الخط الرابط بين وهران وعين الترك، وتمتد حتى غرب المالح أو ما صار يعرف بربو صلاو (Rio Salado)، ويحددها من الجنوب تسالة ومن الغرب الخميس على محور حمام بوحجار<sup>34</sup>، وكل هذه المناطق سابقة الذكر صارت بعد وقت وجيز مراكز لاستقرار الكولون

والأوروبيين؛ حيث تم تأسيس عدد من المراكز العسكرية التي أضحت قرى استيطانية في السانبا ومسرغين وفللي، كما استقر الكولون في آرزو ومستغام، وعلى طول الطريق الرابط بين وهران وآرزو ومعسكر وتلمسان<sup>35</sup>، وقد بلغ عددهم 4379 أوروبي سنة 1840م جلهم من الإسبان، و3192 يهودي<sup>36</sup>، كما يجب التنويه أن القرى الاستيطانية التي تم إنشاؤها قد أقيمت فوق الأراضي الخصبة لقبليتي الدواير والزماله، والمعروفة بأراضي المشته، وهي مساحات مختارها قيادة الجماعة تسلم إلى أفراد القبيلة قصد استغلالها زراعياً، لكن السلطة الفرنسية استولت عليها، ودليل ذلك أنه بعد تطبيق السيناتوس كونسلت 1863 على قبيلة الدواير، قسمت هذه الأخيرة إلى 40 دوار دون مشته، أي دون أراضي زراعية<sup>37</sup>.

مع مرور الوقت تطورت تلك المراكز القرى الاستيطانية وصارت مدناً، ومن أبرزها سيدي بلعباس وعين تيموشنت ومغنية، وبذلك تحول عدد من مدن إقليم تارة إلى مركز استقطاب للأوروبيين الذين كانوا عاملاً أساسياً في هجرة عدد من القبائل نحو المناطق الصحراوية.

4- القبائل ونظام الدواير: استمرت الإدارة الفرنسية في سياستها القاضية بالتخفيض التدريجي لسلطات القادة الأهالي (شيوخ القبائل)، واتضح هذا جلياً في الفترة الممتدة بين 1854-1857 ولكن بدرجة أكبر في القطاع القسنطيني على يد كل من الجنرالين قاستور (Gastu) وديفو (Desvaux) اللذين حطما الزعامات الكبرى في القطاع القسنطيني، وبالموازاة مع ذلك وجهت الحكومة العامة الفرنسية برئاسة بيليسسي (Pélissier) عمل المكاتب العربية ضد كبار القياد، وبخاصة التقليل من امتيازاتهم، وقد من هذا الإجراء معظم القبائل الجزائرية<sup>38</sup>، وصار أمراً واقعاً بسن السيناتوس كونسلت Sénatus Consulte في 22 أبريل 1863، الذي سعى لتحقيق الملكية الفردية والقضاء على الملكية الجماعية والعرش.

استمر تطبيق السيناتوس كونسلت إلى غاية 19 ديسمبر 1870، وإلى غاية هذا التاريخ الأخير، وفي مقاطعة الجزائر وحدها؛ سنت الإدارة الفرنسية 96 مرسوماً حوّلت بموجبها 91 قبيلة إلى دواوير<sup>39</sup>.

إن مسعى الإدارة الفرنسية من وراء هذا المرسوم العقاري ليس فقط القضاء على الملكية الجماعية وتحقيق الملكية الفردية، وإنما المسعى كذلك لتسهيل عملية إدارة وتقسيم القبائل لتحقيق

السيطرة والسيادة الفرنسية وتعزيز سياسة الاستيطان، فقد اكتشفت الإدارة الفرنسية أن نظام الشعبة (les communes subdivisionnaires) (1845) قد عجز عن بسط النفوذ الفرنسي؛ وذلك على الرغم من كونه دائرة انتخابية (Circonscription)، غير أنها كانت تكمل عدد كبير من القبائل والدواوير المنفصلة عن بعضها البعض، فلم يكن باستطاعة الشعبة إدارة وتسيير كل تلك القبائل؛ لذلك أوجدت الإدارة الفرنسية نظاماً آخر يتبع نظام الشعبة ولكن يسيطر على عدد محدود من السكان وعلى مساحة جغرافية أقل، وقد عرف هذا النظام بنظام الدواير (Douar)<sup>40</sup>.

أقامت الإدارة الفرنسية نظام الدواير بالموازاة مع تطبيق القانون العقاري السيناتوس كونسلت 22 أبريل 1863، وذلك وفق مرسوم 23 ماي 1863 القاضي بتقسيم القبائل إلى دواوير، وسرعان ما عرف نظام الدواير بـ: دواير-بلدية (Douar commune)<sup>41</sup>.

يضم كل دواير مجلساً بمثابة مجلس بلدي، يبلغ عدد أعضائه من 08 إلى 12 من أعيان الأهالي يتم تعيينهم من طرف القائد العام للمقاطعة<sup>42</sup> le Général Commandant de la Province.

يرأس مجلس الدواير قائد أو شيخ الدواير، الذي يتمتع ببعض الاستقلالية، كما يشرف على ميزانية خاصة بالدواير، هي في الأصل تابعة لميزانية الشعبة (Subdivision) لكن تنفق على احتياجات الدواير فقط، مع ذلك يفرض على الدواير تخصيص نسبة 5% من الميزانية إلى الشعبة بغرض إنشاء صندوق مشترك للمقاطعة<sup>43</sup>.

كما يكلف شيخ الدواير بتقديم تقرير حول مساحة الدواير وعدد سكانه وثرواته<sup>44</sup> كما تكلفه الإدارة الفرنسية بتقسيم أراضي العرش والإشراف على الملكية البلدية (Communaux Bien) في الدواير<sup>45</sup>.

إن نظام الدواوير هو محاولة لتسهيل عملية إدارة الأهالي، والتي اتضحت أكثر وفق مرسوم السيناتوس كونسلت العقاري 23 ماي 1863، القاضي بخلق تنظيم إداري على الطريقة الأوروبية، وذلك بإنشاء دوائر إقليمية (Circonscriptions Territoriales)، فما وجه العلاقة بين الدواير والدائرة الانتخابية؟

إنّ الدّور للمؤسّس وفق مرسوم 23 ماي 1863 كان يعتبر الخلية الأساسية la Cellule de base للإدارة الفرنسية باعتباره المنطلق نحو تأسيس نظام بلدي عربي في المستقبل.

وكخطوة لتحقيق ذلك أسست الإدارة الفرنسية في جويلية 1863 لجنة نقابية (Commission Syndicale) في كل دّور عرفت بمجلس الجماعة (Djamaa) من أجل تمثيل الدّور وإدارة الممتلكات،<sup>46</sup> والملاحظ أنّ هذا المجلس قد أخذ نفس التسمية التي اشتهرت بها المجالس الأهلية لدى القبائل الجزائرية، لكن لا وجه شبه بينها وبين المجالس التقليدية ما عدا التسمية على الأقل بالنسبة للجزائريين الذين قادوا الحملة، والذين لم يعرفوا عن الجماعة سوى كونها مجموعة ممثلة للقبيلة أو طائفة للأمان<sup>47</sup> لكن مفهوم نظام جماعة الدّور هو نظام جديد يختلف عن نظام الجماعة السابق؛ ذلك أنّه يهدف إلى شيء آخر وهو تأسيس المجلس البلدي المنتخب للبلدية الأهلية، ومنه نستخلص أنّ نظام الدّور (Douar-commune) الذي أسس من طرف مفوضي التحقيق (enquêteurs les commissaires) أيام تطبيق السيناتورس كونست 1863؛ نتج عن سياسة أكثر منها ضرورة إدارية اتسمت بما فترة الإمبراطورية الثانية (1852-1870) التي شكلت 667 دّور من 372 قبيلة<sup>48</sup>.

لم تختلف وضعية قبائل الغرب الجزائري عن مثيلاتها في باقي القطر الجزائري، والفرق الوحيد أن عمليات تطبيق السيناتورس كونست 1863 لم تنطلق مبكرا كما حصل في الشرق الجزائري على وجه الخصوص، حيث ابتدأت أواخر 1866، واستمرت إلى أواخر 1869، وعلى الرغم من قلة عدد قبائل الغرب الجزائري مقارنة مع قبائل الشرق الجزائري، غير أنّها لم تسلم من عمليات تحديد الأراضي وتقسيمها إلى دواوير، فخلال الفترة المشددة بين 1867 و1869 أسست الإدارة الفرنسية 80 دّورا من مجموع 43 قبيلة موزعة بين مقاطعات وهران وتلمسان وسيدي بلعباس<sup>49</sup>، هذا بغض النظر عن بقية المناطق كمستغانم ومعسكر وعين تموشنت.

إن هذا التشتيت للقبائل الجزائرية إلى دواوير متفرقة ليس مبنيا فقط للقضاء على الزعامات المحلية وتحطيم النظام الاقتصادي الجزائري القائم على الملكية الجماعية، وإنّما خلق نظم إدارية جديدة تسهل السيطرة الفرنسية على المقاطعات الجزائرية، وخلق فرص الاستيطان فيها لأن هذه الدواوير في الأصل لا يقتصر مستقبلها على أن تكون مجرد بلديات على نمط أوروبي، وإنّما ملحقا

وجزء هاما من المراكز والقرى الاستيطانية، وبالتالي أضحت القبائل الجزائرية مع مرور الوقت مقاطعات إدارية تختلف تسمياتها باختلاف مساحات أراضيها، تحمين عليها الإدارة الفرنسية عسكريا واقتصاديا واجتماعيا.

الهوامش:

<sup>(1)</sup> Hamdan (Khodja) : Le miroir, Aperçu historique et statistique sur la régence d'Alger, Ed. Sindbad, Paris, 1985, p45.

<sup>(2)</sup> Xavier (Yacono) : "Peut on Evaluer la population de L'Algérie vers 1830", In Revue Africaine, 3e de trimestre, 1954, pp 277-307.

<sup>(3)</sup> أنطوان (ميجاليل) وآخرون: اليهود في البلدان الإسلامية (1850-1950)، ت: جمال الزواوي، سلسلة عالم المعرفة، ع 197، الكويت، 1995، ص 384.

<sup>(4)</sup> Ernest Mercier : L'Algérie et la question Algérienne, Paris, 1883, p136.

<sup>(5)</sup> أبو العبد (دونو) : الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان 1830-1855، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989، ص 12.

<sup>(6)</sup> الأتاليك (Aghaliks) : هيئة وسيطة بين الناس أغليك والقائدات، ينظر Octave (Teissier) : Algérie, librairie L.Hachette, Paris, p61.

<sup>(7)</sup> القائدات (Kaidat) : هي مجموعة عدد من القبائل، ينظر Ibid., Idem.

<sup>(8)</sup> Block (Maurice) : Dictionnaire de l'administration Française, p59.

<sup>(9)</sup> Ibid, Idem, --- (10) Ibid, Idem.

<sup>(11)</sup> Prosper (Enfantin) : Colonisation de L'Algérie, Ed. P. Bertrand, Paris, 1843, p 338, --- (12) Ibid, Idem, --- (13) Ibid, Idem, --- (14) Ibid, p 338-339, --- (15) Ibid, p 339-340, --- (16) Ibid, p 340-341, --- (17) Ibid, p 341-342, --- (18) Ibid, Idem.

<sup>(19)</sup> Ibid, p 342, --- (20) Ibid, p 344, Ibid, --- (21) Ibid, p 344-345.

<sup>(22)</sup> Journal officiel de la Colonie : N° 408 du 24 Nov 1840, Alger.

<sup>(23)</sup> Kamel (Kateb) : Op.Cit, p 29.

<sup>(24)</sup> Ahin (Saussol) & Joseph (Zitomski) : " Une Colonie de Peuplement mais des Européens très minoritaires", In. Les actes du Colloque Colonies, territoires, sociétés ; l'enjeu Français, Ed. L'Hamattan, 1996, pp167-180.

<sup>(25)</sup> عبد الملك (خلف التسمي) : "الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي؛ دراسة تاريخية مقارنة"، عالم المعرفة، ع 71، نوفمبر 1983، ص 20.

<sup>(26)</sup> Youcef (Djebari) : la France en Algérie ; bilans et controverses, Vol.01, Ed.OPU, Alger, 1995, p82.

<sup>(27)</sup> المواربي (عدي) : الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التشكيل الاقتصادي الاجتماعي (1830-1960)، ت: جزييف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، ص 61.

<sup>(28)</sup> Ch. A. (Ageron) : Les Algériens Musulmans et la France, PUF, Paris, 1968, p 380.

<sup>(29)</sup> Robert (Estoublon) et Adolphe (Le Febure) : Code de l'Algérie annoté (1830-1895), pp269-270.

<sup>(30)</sup> Youcef (Djebari) : Op.Cit, p82.

<sup>(31)</sup> تأليف قبيلة الدواير من خمس قبائل هي: الدواير، غمراس أو غامرة، أولاد عبد الله، أولاد بوعامر، غمور. ينظر Robert (Tinthin) : Colonisation et évolution des genres de vie dans la région Ouest d'Oran de 1830 à 1885, p38.

<sup>(32)</sup> تأليف قبيلة لمرانة من قبيلتين هما: الرمال، حيان للاح، وتشغل حيز (51400) هكتار، تنوع بين وهران وسرخين، ودية الكرمة (قلبي)، والسبخة من جرنها الشرقي والجوي إلى غاية تازاوي، ينظر Robert (Tinthin) : Op.Cit, p32.

<sup>(33)</sup> Ibid, Idem, --- (34) Ibid, Idem.

- (35)-Robert (Tinthon) : L'Oranie : sa Géographie, son Histoire, ses Centres, Ed. L. Fouke, Oran, 1952, p 36.--- (36)- Archives Israélites de France : Vol4, Paris, 1845, p106.  
 (37)-Op.Cit,p33. Robert (Tinthon) : L'Oranie...  
 (38)- Ch-R (Agéron) :Les Algériens Musulmans et la France, T.1, PUF, Paris, 1968, p132.  
 (39)- A. (Sainte-Marie) : " la province d'Alger vers 1870 ; l'établissement du Douar- Commune et la fixation de la nature de propriété et territoire militaire dans le cadre du 22 Avril 1863", In : Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, Vol.9, N°1, Année 1971, p37.  
 (40)-Ch-R.( Agéron): Op.Cit, T.1, p 140.--- (41) -Ibid, Idem.--- (42) - Ibid., Idem.--- (43)- Ibid, Idem.--- (44) - Op.Cit, p39.--- A. (Sainte-Marie) :  
 (45)-Bulletin Officiel du Gouvernement Général de l'Algérie : N° 86, Année 1863, p191-195.  
 (46)- Rodolphe (Daresté) : De la Propriété en Algérie : loi du 16 Juin 1851, Sénatus Consulte du 22 Avril 1863, 2eme Ed, Paris, 1864, p252.--- (47)-Ch-R( Agéron) : Op.Cit, p 140-141.  
 (48)-Ibid,p 141-142.--- (49)-R. (Estoublon) & A. (Lefebure) : Code de l'Algérie Annoté, 1830-1896, p 288-289.

**Abstract: The French administration of the Algerian tribes 1830-1870**

The aim of the present study is to reveal the Algerian tribes' condition amidst the intrusive foreign authority of the French colonialism, and how this latter sought to install its might on the tribes' lands through a series of divisions and administrative organizations imposed on the tribes and their leaders. In fact, the headship of the leaders diminished gradually in front of the emergence of the French infiltration via the establishment of the military centers, colonies, and the appearance of the municipal system and the emergence of new cities. We had chosen the Algerian western region as a model study.